

قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
Analytical reading of indicators of sustainable development in Algeria
during the period 2000-2016

د. فتوح خالد¹ جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر

Dr. FETTOUH Khaled, University of Mustapha Stambouli, Mascara , Algeria

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم التنمية المستدامة و معايير اختيار مؤشراتها و تصنيفاتها وتحليل مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر من خلال التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية و المؤسسية و التي تسلط الضوء على ما حققته الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ووفقا لما توفر من بيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر حققت مستوى مقبول إلى حد ما في التنمية المستدامة وهذا من خلال مؤشرات قياسها .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ; المؤشرات الاقتصادية ; المؤشرات الاجتماعية ; المؤشرات البيئية ; المؤشرات المؤسسية.

Abstract:

This study aims at addressing the concept of sustainable development and the criteria for selecting its indicators and classification and analyzing the progress made by Algeria by addressing a set of economic, social, environmental and institutional indicators that highlight the achievements of Algeria during the period 2000-2016. Of data.

The study concluded that Algeria has achieved a fairly acceptable level of sustainable development through its indicators of measurement.

Keywords: sustainable development, economic indicators, social indicators, environmental indicators, institutional indicators.

تمهيد

لقد عرف الفكر التنموي تطورات عديدة واهتمامات متزايدة من طرف العديد من الاقتصاديين رغم اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، وبما أن النموذج التقليدي لم يعد مقبولا في ظل ما يشهده العالم من مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع و المؤسسات و الهيئات الفاعلة مما أدى إلى ضرورة التفكير في المستقبل و الأجيال المقبلة و حقها في العيش، وهذا ما دعى بضرورة الوقوف على دراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة للتخلص من هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية و الحيوانية والنباتية وتمكين أصحاب القرار من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على تحقيق التقدم و الاستمرار في سبيل التنمية المستدامة.

وعليه تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

¹ k.fettouh@yahoo.fr

- مامدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية :

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟

- ما هي أهم مؤشراتها ؟

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته و تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية، فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة ومؤشراتها ، فكانت أهميته للاتي :

1- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي

تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .

2- أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل

للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة .

2- التعرف على مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

3- تحليل مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016 .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن المشكلة الرئيسية باستعراض

المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة وتحليل مؤشراتها.

أولا: تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة

استخدام علماء الاقتصاد تعبير الاستدامة لإضاحة التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على

البيئة ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة ونذكر منها التعريفات التالية :

التنمية المستدامة هي سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية و

المؤسسات التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية

عرفت **Gro harlebruntland** التنمية المستدامة بأنها، التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها³

تعرفها بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة⁴
تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987م:

بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

تعريف الفاو (مجلس منظمة الأغذية والزراعة) :

بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة⁵

تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة⁶

بأنها تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال الحالية والقادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن ،حيث يشير التقرير أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مال الصناعات (معدات وطرق) ، الفني (معرفة ومهارات) الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات موارد مائية) .

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 1992⁷

بأنها إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئة أو تحسينها ،لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية كما لمؤسسات المجتمع المدني دور في التخطيط و التنفيذ و التقييم و المحافظة على المحيط الملائم لذلك ،كما تعكس المؤشرات مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة ، وعليه ارتأينا التطرق إلى مؤشرات التنمية المستدامة

1.معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة

يجب وضع المؤشرات واختيارها بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي يجب أن تكون كما يلي:

- أن ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة
- أن تكون واضحة وبسيطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها

3- Corinne Gendron , le développement durable comme compromis , Québec, 2006, p 166.

4- Gélimer ,simon , billard, J-p , Muler, développement durable pour une entreprise competitive et responsable éed ESF 3ème édition, paris, 2005 , p 21 .

5- محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998م ، ص 157 .

6- تقروت محمد ، طرشي محمد : إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 07/ 08 / أبريل 2008 م .

7- فادوبلاس موشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بماء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000 ، ص 13 .

- أن يعتمد على البيانات المتاحة و الموثوقة وذات جودة علمية عالية
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها
- أن يكون لها بعد زمني ومكاني يتوافق على مر الأجيال

2. مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة :

إن عملية إعداد مؤشرات دقيقة وبالشكل الذي يتوافق مع احتياجات وخصوصيات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المستويات الزمانية والمكانية وتمر في مجموعة من المراحل هي :⁸

1.2. المرحلة الأولى : وتشمل الخطوات التالية :

- أ. تحديد الجهات ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة بشقيها (الحكومية والخاصة)
- ب. تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية
- ت. وضع آليات لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات
- ث. تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها

2.2. المرحلة الثانية : وتشمل الخطوات التالية:

- أ- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات
- ب- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة .

ت- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات

ث- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات

2.3. المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتم خلالها تقييم الوضع الراهن من حيث مدى استدامة

أنماط التنمية الراهنة مع ضرورة التأكيد على ما يلي :

أ. مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات

ب. امكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات

ت. مصدر البيانات

ث. استمرارية توفر البيانات

ج. امكانية الحصول على البيانات بسهولة

ح. مدة واقعية هذه البيانات

خ. طريقة انتاج هذه البيانات (مطبوعات إلكترونية على شكل تقارير)

وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة

المؤتمرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة هي مصنفة في أربع فئات رئيسية ،اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ،

مؤسسية ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

8- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت : التنمية المستدامة فلسفتها ، وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها ، ص 261/255.

الجدول رقم 01 مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

نوع المؤشر	المؤشر
اقتصادي	نصيب الفرد من الدخل، نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي التجاري، نسبة الديون من الناتج الإجمالي، كثافة استخدام المواد والمعادن، نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي، نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد، نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة، كثافة استغلال واستهلاك الطاقة، كميات النفايات الصناعية والمنزلية، كميات النفايات الخطرة، ادارة النفايات المشعة، تدوير النفايات المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل
اجتماعي	نسبة السكان تحت خط الفقر، معامل جيني لتوزيع الدخل، معدل البطالة، نسبة معدل أحو الإناث إلى أجور الذكور، مستوى التغذية للأطفال، معدل الخصوبة، العمر المتوقع عند الميلاد، السكان المخدمون بالصراف الصحي، السكان المخدمون بمياه الشرب، الأطفال المحصنون ضد الأمراض الأطفال في مرحلة التعليم ا لأساسي، الشباب في مرحلة التعليم الثانوي، معدل الأمية، مساحة المسكن للفرد، عدد الجرائم لكل ألف من السكان، معدل النمو السكاني، سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية
بيئي	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية
بيئي	درجة استهلاك طبقة الأوزون
بيئي	درجة تركيز الملوثات في المناطق الحضرية
بيئي	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة
بيئي	استعمال المخصبات
بيئي	استعمال المبيدات الزراعية
بيئي	نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية
بيئي	كثافة استغلال أخشاب الغابات
بيئي	مساحة الأراضي المنصهرة
بيئي	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية
بيئي	معدلات الصيد حسب النوع
بيئي	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية
بيئي	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية
بيئي	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة
مؤسسي	استراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
مؤسسي	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة
مؤسسي	نسبة عدد المشتركين لشبكة الأنترنت إلى مجموع السكان
مؤسسي	عدد خطوط الهاتف لكل ألف فرد
مؤسسي	نسبة الانفاق على البحث العلمي
مؤسسي	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية

المصدر : وزاني محمد : السياحة المستدامة ، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة ، حمام ربي ، مذكرة ماجيستر ، جامعة تلمسان ، 2010 ، ص 88-89

ثالثا: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة

1. المؤشرات الاقتصادية.

1.1. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

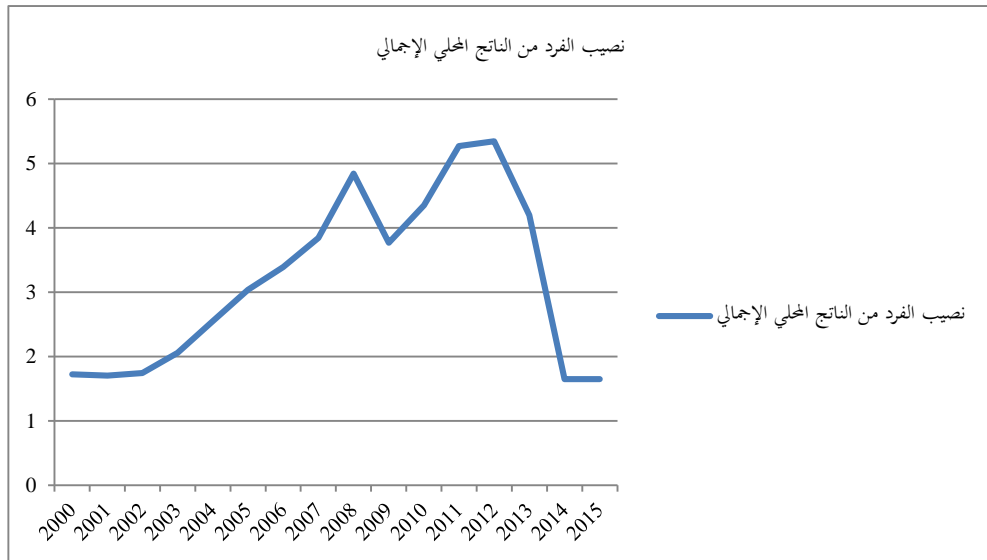
يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد.

الجدول رقم: 02 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000 الوحدة : دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1,727	2001	1,703
2002	1,743	2003	2,056
2004	2,550	2005	3,039
2006	3,391	2007	3,846
2008	4,846	2009	3,771
2010	4,350	2011	5,272
2012	5,348	2013	4,2
2014	1,65	2015	1,65

المصدر: من سنة 2000 إلى 2008 البنك الدولي، من سنة 2009 -2013 تقرير البنك الجزائري 2013، سنتي 2014 -2015 تقرير البنك الجزائري 2015

الشكل رقم: 01 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة (2000 -2015)، حيث ارتفع من 1,727 دولار سنة (2000) إلى 4,848 دولار سنة (2008) وسجل أعلى مستوى له سنة 2012 بـ 5,348 دولار سبب ذلك راجع إلى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة أداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الانخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير ذلك يعود إلى الصدمة البترولية والتمسك بالاقصاد الريعي.

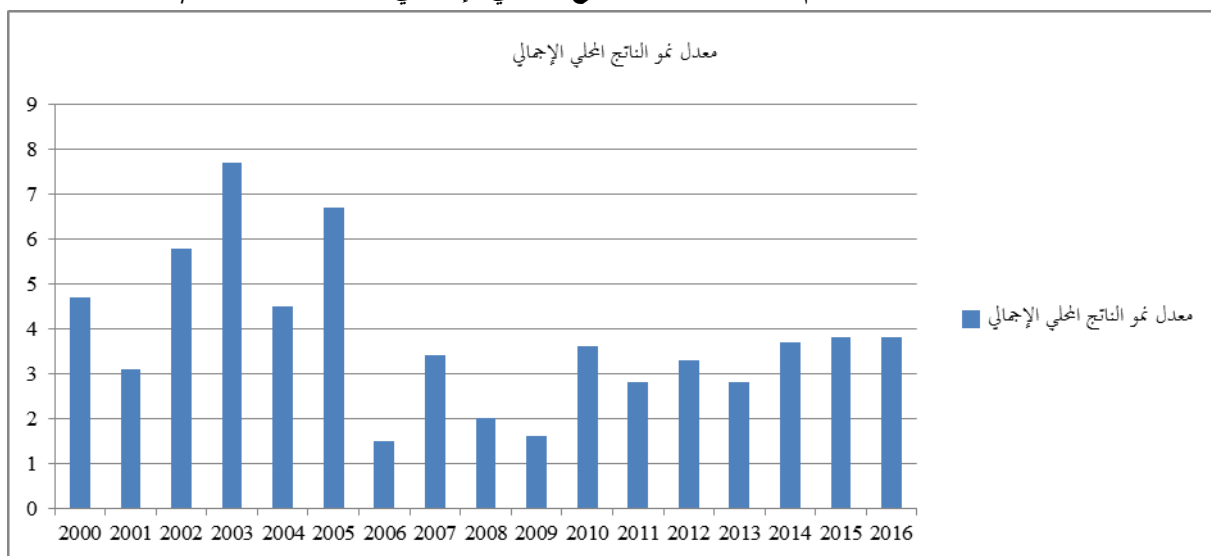
2.1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم:03 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2000 الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	4,7	2001	3,1
2002	5,8	2003	7,7
2004	4,5	2005	6,7
2006	1,5	2007	3,4
2008	2	2009	1,6
2010	3,6	2011	2,8
2012	3,3	2013	2,8
2014	3,7	2015	3,7
2016	3,8		

Source : www.ons.dz

الشكل رقم: 02 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2000



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7,7 % سنة 2003م و التي تعتبر أكبر نسبة وسبب ذلك راجع إلى السياسة الانفاقية التوسعية و أقل نسبة سجلت سنة 2006م بنسبة 1,5% ليعود في الارتفاع بداية من سنة 2014 إلى أن وصل نسبة 3.8 سنة 2016 ولكن بنسبة أقل مقارنة بسنة 2003 متأثرا بالصدمة الخارجية المتمثلة في انخفاض سعر البترول.

3.1. مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع و الخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي و مستوى علاقاتها التجارية مع بلدان العالم المختلفة ومن خلال الجدول التالي سنعطي معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2016م)

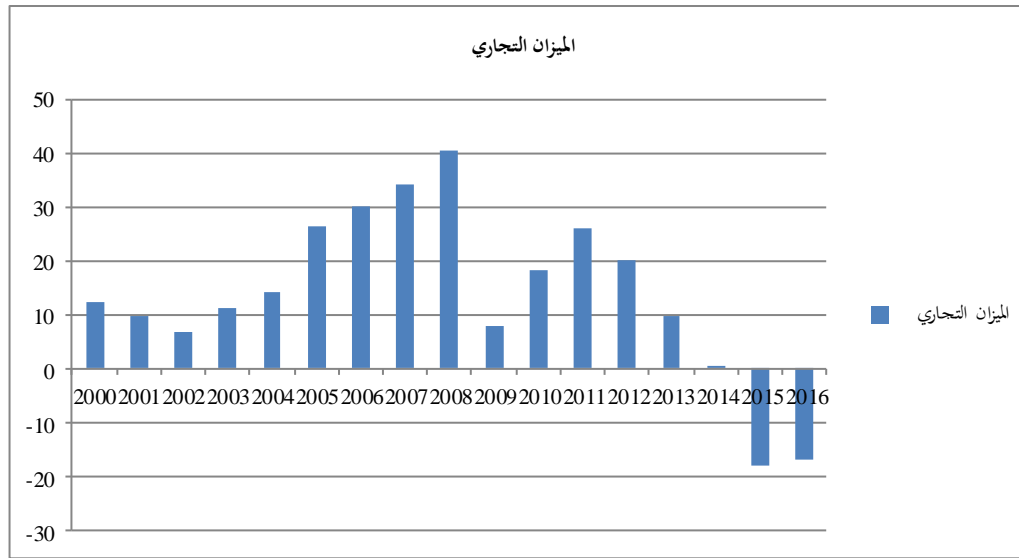
الجدول رقم : 04 الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2016م).الوحدة مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12,30	2001	9,61
2002	6,70	2003	11,14
2004	14,27	2005	26,47
2006	30,06	2007	34,24
2008	40,60	2009	27,78
2010	18,21	2011	25,96
2012	20,16	2013	9,88
2014	0,46	2015	18,08-
2016	16,82-		

المصدر: من سنة 2000 إلى 2008 البنك الدولي، من سنة 2009 -2013 تقرير البنك الجزائري 2013

،سنتي 2014-2015 تقرير البنك الجزائري 2015 ،سنة 2016 تقرير البنك الجزائري 2017

الشكل رقم : 03 الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة (2000 - 2011) إذ ارتفعت قيمة الفائض من 12,30 مليار دولار سنة 2000 إلى 40,60 مليار دولار سنة 2008 أي بفارق 28,3 مليار دولار وذلك راجع إلى انتعاش نشاط قطاع المحروقات، إلا أنه يسجل انخفاضا سنة 2009 ليصل 7,78 مليار دولار ، ليزيد في الارتفاع ولكن بقيمة أقل من سنة 2008 ليصل إلى 9,8 مليار دولار سنة 2013، في حين يسجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء انخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4.1. نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي.

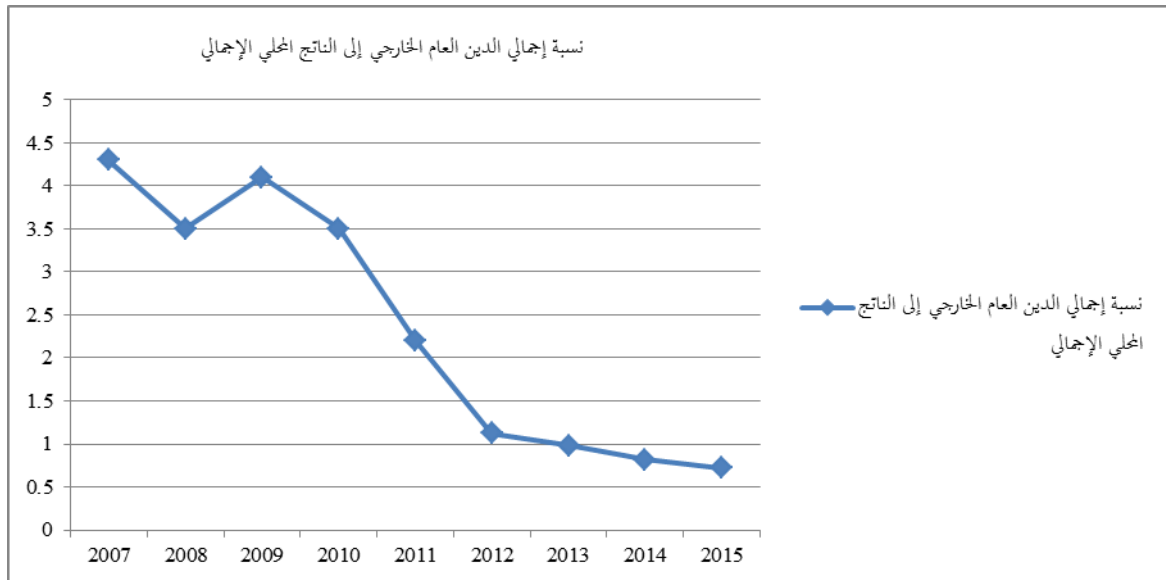
هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح نسبة الدين العام الخارجي و نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2007 و 2015

الجدول رقم: 05 نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2007

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4,3	3,5	4,1	3,5	2,2	1,12	0,98	0,82	0,72

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، من سنة 2013 إلى 2015 تقرير البنك الجزائر 2015 و 2017

الشكل رقم 04 نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2015-2007



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4,3 سنة 2007 إلى 0,72 سنة 2015 و سبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون و اللجوء المعتمد لموارد صندوق ضبط الإيرادات ،ارتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عمليات الاكتتاب في القرض الوطني .

5.1. معدل التضخم:

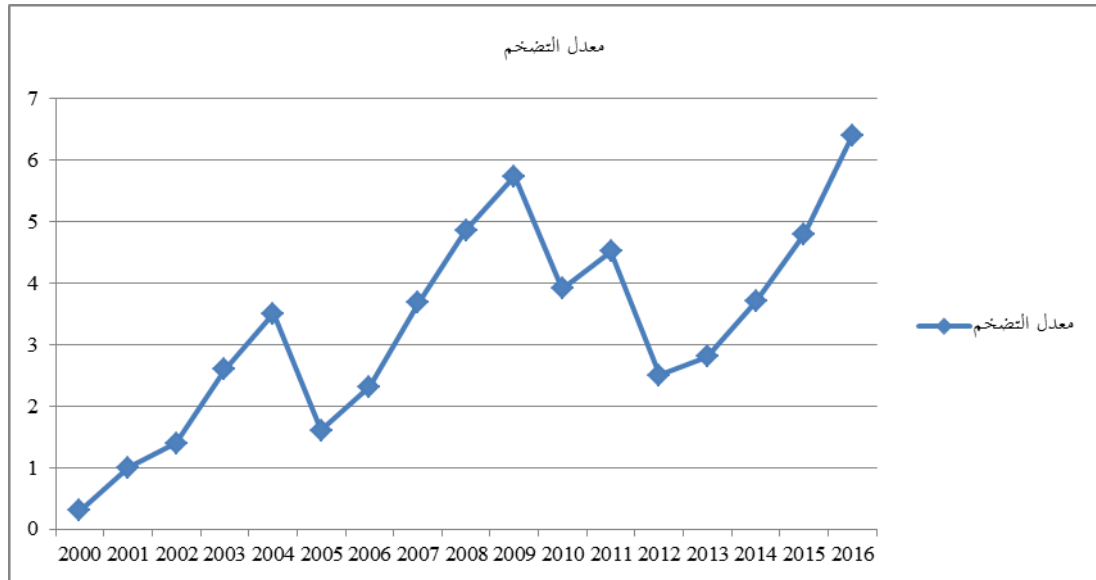
يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع و الخدمات و يعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي و الاستقرار الاقتصادي ، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية.وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

الجدول رقم : 06 معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2001	1
2002	1,4	2003	2,6
2004	3,5	2005	1,6
2006	2,31	2007	3,68
2008	4,86	2009	5,74
2010	3,91	2011	4,52
2012	2,5	2013	2,8
2014	3,7	2015	4,8
2016	6,4		

Source :banque d'Algérie rapport, 2002 ,2003 ,2006 ,2008 ,2009,2010,2015,2017
www.statistique-mondiales.com

الشكل رقم :05 معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداء من سنة 2001 و الذي قدر ب 1 % إلى سنة 2004 و الذي قدر ب 3,5 % و سبب ذلك راجع إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2005 إلى معدل 1,6 % و سبب هذا الانخفاض راجع إلى نقص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي، ثم عاود معدل التضخم في الارتفاع من جديد سنة 2007 ف سجل معدل 3,68 % و سبب ذلك راجع إلى السياسة التوسعية في الانفاق العام .

وسجل أعلى نسبة سنة 2016 و المقدرة ب 6.4% وذلك راجع إلى ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج، زد إلى ذلك الأزمة المالية وارتفاع سعر الصرف و انخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق .

2. المؤشرات الاجتماعية

1.2. معدل البطالة:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه دون أن يجدوه معيرا عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

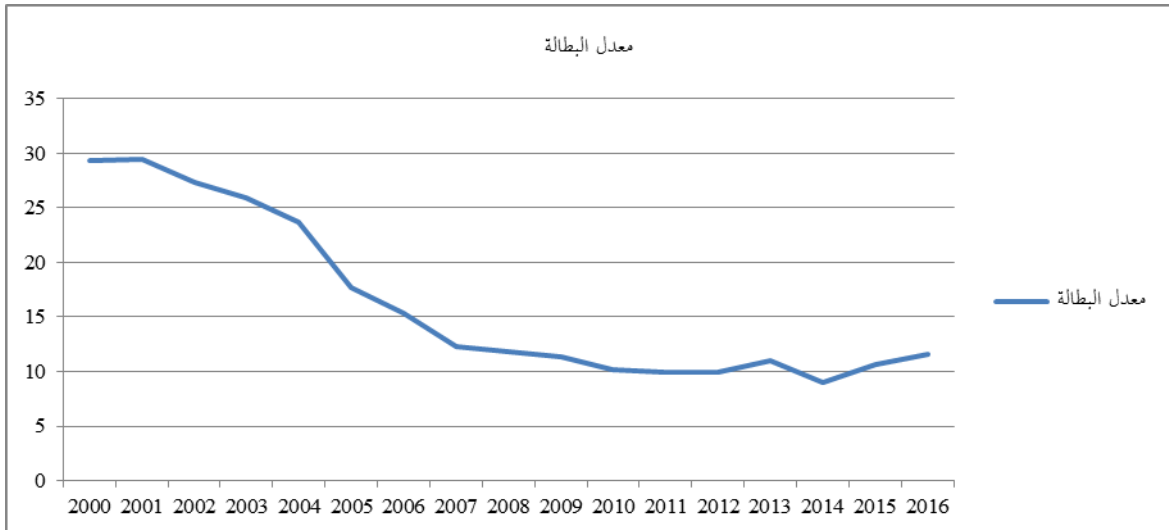
أو هو عدد الأشخاص من العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر (15) سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشطين اقتصاديا بعمر (15) سنة فأكثر مضروبا في 100

الجدول رقم 07: معدل البطالة خلال الفترة (2000 / 2016)

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2000	29,3	2001	29,5
2002	27,3	2003	25,9
2004	23,7	2005	17,7
2006	15,3	2007	12,3
2008	11,8	2009	11,3
2010	10,2	2011	10
2012	10	2013	11
2014	9	2015	10,6
2016	11,6		

Source : [www.trading economies.com](http://www.trading_economies.com) www.ons.dz

الشكل رقم 06: معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني الموضح أعلاه نلاحظ انخفاض لمعدلات البطالة ابتداء من معدل 29 بالمائة إلى أن وصل معدل 9 بالمائة سنة 2014 ويفسر هذا الانخفاض إلى نجاعة السياسة التوسعية المنتهجة من طرف

الدولة في خلق مناصب شغل من خلال البرامج الاستثمارية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014، ونلاحظ من التمثيل البياني أن المعدل يعرف ارتفاعا خلال سنتي 2015-2016 سبب ذلك راجع إلى نقص مداخل الدولة

2.2. العمر المتوقع عند الولادة:

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور و الإناث.

الجدول رقم: 08 العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015/2000) الوحدة : بالسنوات

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	السنوات	العمر المتوقع عند الولادة
2000	71	2001	71
2002	71	2003	69
2004	74,8	2005	74,6
2006	72,0	2007	75,7
2008	75,7	2009	75,7
2010	76,3	2011	71
2012	71	2013	77
2014	75,64	2015	75,86

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2003 ، 2012)

سنة (2015،2011) على الموقع www.statistique.mondiales.com

عرف مؤشر العمر المتوقع عند الولادة استقرار خلال السنوات الأولى ب 71 سنة عام 2000 إلى سنة 2002 ثم بدأ تدريجيا في التصاعد بداية من سنة 2004 من 74,8 سنة ثم بدأ في التناقص إلى غاية 76,3 سنة عام 2010 ثم عاود في الاستقرار إلى 71 سنة عامي 2011 و 2012. حيث سجل أعلى قيمة عام 2015 وسبب هذه الارتفاع راجع إلى تحسن المستوى المعيشي الصحي إضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقلت الوفيات بعد الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر.

3.2. معدل المواليد الخام 1000 من السكان يقصد به نسبة المواليد لكل 1000 من السكان الذي يولدون أحياء.

الجدول رقم: 09 معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان (2015/2000)

السنوات	معدل المواليد	السنوات	معدل المواليد
2000	25	2001	24
2002	19	2003	20
2004	20,7	2005	21,4
2006	21,0	2007	23,0
2008	23,0	2009	24,1
2010	24,7	2011	25
2012	25	2013	25
2014	24,52	2015	23,0

المصدر: من 2000-2010 التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2003، 2007، 2009، 2010، 2011، من سنة (2011- 2015) - البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل المواليد لكل ألف من السكان الذي بلغ 25%، ثم نلاحظ تقريبا قيم متقاربة و بأقل من المعدل المسجل إلى غاية سنة 2015 وهذا ما يعكس السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تدعيم قطاع الصحة .

3.2. معدل الخصوبة الكلي:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تتجهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية. أو هو متوسط عدد الولادات الحية للمرأة خلال سن الإنجاب في حالة ما إذا كانت المرأة ستعيش تلك الفترة مقارنة بمعدلات الخصوبة النوعية لسنة معينة و بوحدة قياس طفل لكل امرأة.

الجدول رقم: 10 معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة 2015/2000.

السنوات	معدل الخصوبة الكلي	السنوات	معدل الخصوبة الكلي
2000	3,2	2001	2,4
2002	2,8	2003	2,5
2004	2,4	2005	2,5
2006	2,4	2007	2,4
2008	4,0	2009	2,3
2010	2,2	2011	2,1
2012	2,2	2013	2,8
2014	3,0	2015	3,1

المصدر: من (2000 إلى 2010) (التقرير العربي الموحد أعداد مختلفة (2003، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012)،

سنة 2012، تقرير التنمية البشرية 2013، (سنة 2013، 2014، 2015) تقرير ديمغرافيا الجزائر 2015

شهد مؤشر معدل الخصومة الكلي ثباتا و تقاربا و تراوح المعدل بين 2,1 و 2,5 ولادة حية للمرأة و لوادة في سن الإنجاب باستثناء سنة 2008 ارتفع إلى أن وصل 4 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب أي بزيادة تقدر تقريبا ب 2 ولادة حية للمرأة واحدة في سن الإنجاب ويرجع سبب انخفاض هذا المؤشر في الجزائر إلى تباعد بين الحمل و إطالة فترة الرضاعة و إلى استخدام وسائل منع الحمل.

4.2. نسبة الالتحاق (المرحلة الابتدائية ، الثانوية ، التعليم العالي)

هو جميع الطلاب و التلاميذ الملتحقين بالتعليم على مختلف أطواره لصرف النظر عن السن معيرا عنه كنسبة مئوية من السكان.

و يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر و الأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي في سن متأخرة أو مبكرة أو سبب إعادتهم الصفوف.

الجدول رقم : 11 نسبة الالتحاق بالتعليم (المرحلة الابتدائي، الثانوية و التعليم العالي) خلال الفترة 2000/2015

السنوات	نسبة الالتحاق بالابتدائي	نسبة الالتحاق بالثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	السنوات	نسبة الالتحاق بالابتدائي	نسبة الالتحاق بالثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
2000	103	62	15	2001	103	65	15
2002	104	69	17	2003	105	71	18
2004	106	75	18	2005	107	77	20
2006	107	78	20	2007	107	69	22
2008	107	75	-	2009	110	92	29
2010	113	95	29	2011	115	98	30
2012	117	97.6	31	2013	119.75	-	33.97
2014	118.75	97.6	34.95	2015	116.15	-	36.92

المصدر : البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية تجاوز المائة ليصل 116% سنة 2015 سبب هذا الارتفاع يفسر به اهتمام الدولة بالتعليم ومن أجل ذلك كثفت الدولة في سياستها الانفاقية على هذا القطاع.

أمام فيما يخص معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية سجلت أعلى معدل له في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2014 (97.6%) و أقل معدل سجل سنة (2000) ب 62% أما على صعيد التعليم العالي شهد تذبذبا حيث سجل أقل معدل سنتي 2000 و 2001 و الذي قدر ب 15 % و أعلى معدل سجل سنة 2015 ب 36.92 % رغم الميزانية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع خلال هذه السنة.

3. المؤشرات البيئية.

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات و الأرض و بالتنوع الإحيائي و بحالة الهواء ، و بالموارد المائية.

1.3. نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية:

تشير الأراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة و مزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة.

وحسب تعريف منظمة الأغذية الزراعة تشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل.

الجدول رقم: 12 نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 2000-2015.

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي
2000	16,8	2001	16,8
2002	16,7	2003	16,8
2004	17,3	2005	17,3
2006	17,3	2007	17,3
2008	17,3	2009	17,4
2010	17,4	2011	17,4
2012	17,4	2013	17,4
2014	17,4	2015	17,4

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013-2014، البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبتها و قدرت ب 17,4 % سنة 2015 لو قرن هذا المعدل بمساحة الأراضي في الجزائر لوجدناها أنها قليلة مقارنة بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول إلى الأحسن .

2.3. نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية:

الجدول رقم: 13 مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي) خلال الفترة 2000/2015

السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي
2000	0,7	2001	0,7
2002	0,7	2003	0,7
2004	0,6	2005	0,6
2006	0,6	2007	0,6
2008	0,6	2009	0,6
2010	0,6	2011	0,6
2012	0,81	2013	0,81

0,82	2015	0,82	2014
------	------	------	------

المصدر : البنك الدولي

3.3. أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض:

الجدول رقم: 14 أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2016

2016	السنة
14	أنواع الثدييات المهددة
15056	أنواع النباتات المهددة

المصدر : البنك الدولي

4. المؤشرات المؤسسة:

1.4. مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص:

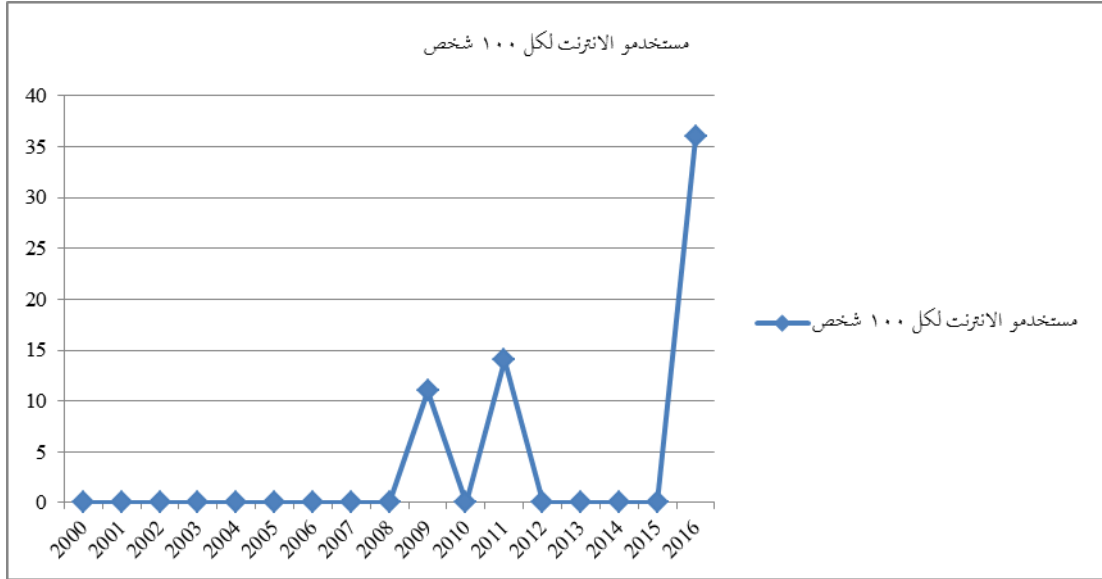
هو عبارة عن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى الدولة مقسوما على مجموع عدد السكان مضروبا في 100 ، و يعد هذا المؤشر مقياسا لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات، أي يشير إلى الأشخاص الذين يمكنهم استخدام الانترنت لكل 100 شخص

الجدول رقم: 15 مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص للفترة 2000 - 2016.

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص	السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص
2000	0,5	2001	0,6
2002	1,6	2003	2,2
2004	4,6	2005	5,8
2006	7,4	2007	9,5
2008	10,2	2009	11
2010	12,5	2011	14
2012	15,2	2013	15,7
2014	19,7	2015	25,3
2016	36		

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 07: مستخدمو الانترنت خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل انتشار استخدام الانترنت كان في السنوات الأولى محتشما و الذي قدر ب 0,5 % سنة 2000 و بعدها بدأ يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة إلى أن وصل سنة 2016 إلى 36 % أي بزيادة قدرت ب 21.3% مقارنة بنسبة 2000 و يعود ذلك تطوير خدمات الانترنت و التخفيضات التي شهدتها في انتشار و استعمال الانترنت.

2.4.2. الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركى خدمة الهاتف النقال على مستوى الدولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في 100 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 ، 2008 يعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة التطور الاتصالات السلكية و اللاسلكية في أي بلد.

بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G 3 في الجزائر في ديسمبر كانون الاول عام 2013. وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، و تضاعف هذا الرقم بنسبة 27 مرة في عام 2014 ووصل إلى أكثر من 25 مليون مشترك في عام 2016 محققا بذلك معدل انتشار يبلغ حوالي 64% حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها .

و هذا ما يعكس زيادة عدد السكان و تطور نمط الحياة و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يعكس زيادة الطلب على الهاتف النقال .

شهد سوق الاتصالات في الجزائر نموا كبيرا ولا سيما في مجال الهاتف الثابت ، وهذا بتحسن جودة الخدمة و الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث بلغ 3404709 مشترك سنة 2016 بعد أن كان في سنة 2010 حوالي 3026469 حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها .

خلاصة :

من خلال تحليلنا لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر و ذلك وفقا لتقسيمها إلى المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، المؤسسية توصلنا إلى أنه :

على المستوى الاقتصادي سجلنا نموا بوتيرة متباطئة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1,727 دولار سنة 2000 إلى 5,348 دولار سنة 2012 إلا أنه انخفض سنة 2015 ليصل إلى 1,65 مليار دولار

أما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7,7 % سنة (2003م) و التي تعتبر أكبر نسبة وسبب ذلك راجع إلى السياسة الانفاقية التوسعية و أقل نسبة سجلت سنة 2006م بنسبة (1,5%) ليعود في الارتفاع بداية من سنة 2014 إلى أن وصل نسبة 3.8 سنة 2016 ولكن بنسبة أقل مقارنة بسنة 2003 متأثرا بالصدمة الخارجية المتمثلة في انخفاض سعر البترول.

سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة (2000 – 2013)، في حين سجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء انخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

انخفاض نسبة الدين العام الخارجي من 4,3 مليون دولار سنة 2007 إلى 0,72 مليون دولار سنة 2015 . أما فيما يخص الجانب الاجتماعي قد واصلت الدولة في دعمها للمشاريع الاجتماعية من أجل الرفع من المستوى الصحي و التعليمي وكذا التقليل من معدلات البطالة بحيث عرف انخفاضا من 29,3 إلى 11.6% سنة 2016

أما على المستوى البيئي سجلنا زيادة في نسبة الأراضي الزراعية و الحفاظ على الغطاء الغابي هذا تجسيدا للسياسة البديلة المنتهجة أما على المستوى المؤسسي سجلنا الانتشار الواسع لشبكة الانترنت و زيادة في عدد الاشتراكات الهاتف النقال والمحمول خاصة خلال السنوات الأخيرة.

الهوامش

المراجع باللغة العربية:

- 1- محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998م .
- 2- فادوبلاس موشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000 .
- 3- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت : التنمية المستدامة فلسفتها ، وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها .

الملتقيات:

- 1- تقروت محمد ، طرشي محمد : إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 07 / 08 / أبريل 2008 م .

الرسائل الجامعية:

- 1- وزاني محمد : السياحة المستدامة ، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة ، حمام ربي ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2010 .

التقارير:

- 1- تقرير التنمية البشرية الأعداد 2013، 2015، 2014
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأعداد 2003، 2007، 2009، 2010، 2012.
- 3- البنك الدولي
- 4- تقارير البنك الجزائري الأعداد 2002، 2003، 2006، 2008، 2009، 2015، 2017
- 5- تقرير ديمغرافيا الجزائر 2015

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- beat burgenmeier, economie du développement durable eedboeck iversity, bruksellesniv, 2005.
- 2- Corinne Gendron , le développement durable comme compromis , Québec, 2006.
- 3-Gélinier ,simon , billard, J-p , Muler, développement durable pour une entreprise competitive et responsable éed ESF 3éme édition, paris, 2005.

مواقع الانترنت:

www.ons.dz
www.statistique-mondiales.com
www.trading economies.com